دور المغاربة في نشر المذهب المالكي بجزيرة صقلية خلال الفترة الممتدة بين القرن (3-6هـ/9-12م)

أ/ الطيب بوسعد
جامعة سعد دحلب البليدة

- تمهيد:

كثيرة هي الدراسات والبحوث التي تناولت انتشار المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي والأندلس، على حين لم تحظ جزيرة صقلية الإسلامية بالاهتمام المستحق، سوى ما يوجد في المصادر من معلومات متناثرة تتطلب التنقيب والتجميع، أو ما ورد من إشارات في بعض المراجع الحديثة والمقالات المعدودة بما لا يشفي غليل الباحث ولا يشبع نهمه من المعرفة التاريخية، الأمر الذي حفزني على الكتابة في موضوع "دور المغاربة في نشر المذهب المالكي بجزيرة صقلية خلال الفترة الممتدة بين القرن (3-6هـ/9-12م)"، محاولا بهذه الدراسة البسيطة وضع لبنة جديدة في صرح البحوث الخاصة بالدراسات التاريخية عن الغرب الإسلامي.

ولست مدعيا أن عملي هذا يمثل باكورة البحوث في هذا المجال، ولكنني أحسب بهذا الجهد قد ألممت بالموضوع وجمعت شتاته وشوارده دون أن أبلغ في ذلك السقف المنشود، راجيا من الله السداد والتوفيق في هذا العمل.

استخلص الدكتور سعد زغلول تسمية الجزيرة "بصقلية " من المؤرخين والجغرافيين المسلمين بأنها تنتسب إلى الملك الذي حكمها في القديم وهو "صيقلو" دون تحديد نمط هذا الحكم أو الوعاء الزمني(01)، وبالمقابل كنا نراهن على معرفة أصول الجزيرة لدى الباحث القدير إحسان عباس في كتابه المتميز "العرب في صقلية" دون أن نظفر بطائل في هذا المضمار، ولا يعتبر ذلك قصورا من المؤلف بقدر انصراف الدراسة إلى الدور الإسلامي الحضاري للمنطقة.

والرأي الراجح في تحديد جذور التسمية لصقلية، ما أورده المؤرخ الجزائري، أحمد توفيق المدني، من أنّه راجع إلى سكانها الذين هم من قوم "الصيقول"، وهم أمة نشأت في بلاد البلقان ما بين مقدونيا وبلاد الإغريق، ثم استوطنوا إيطاليا ومنها عمّروا الجزيرة التي اشتقت اسمها من اسم قومها الصيقول(02).

تحتل صقلية موقعا جغرافيا، هاما، في غرب البحر المتوسط، حيث تنتصب في الوسط بين إيطاليا وإفريقية في العصور الوسطى (تونس حاليا)، مما جعلها عبر العصور التاريخية همزة وصل بين جنوب القارة الأوروبية وشمال القارة الإفريقية وبلاد المغرب[03].

تتخلل الجزيرة الكثير من المدن الشهيرة، محتفظة بأسمائها طوال الفترة الإسلامية وأهمها مسينا (Messina) وقطانيا (catania) وكلابريا أو قلورية وطبرمين (Tabramina) وسرقوسة (Siracus) (تسود السواحل الشرقية) وتليها مدن: جرجنت (Agrigento) ومازرة (Mazara) وطرابنش (Trapani) تمتد على السواحل الجنوبية، وتنتصب مدن أخرى كبلرم (Palermo) العاصمة الجديدة والحمة وبقطش (على السواحل الشمالية)، أما عن المدن الداخلية فهي كثيرة وأهمها: قصريانا (Castro Glonanni)[04].

كان الفتح الإسلامي لبلاد المغرب الذي تم ما بين (22-92هـ/642-710م)، يقتضي تأمين حدوده المائية على البحر المتوسط، الذي كان في ذلك الحين بحيرة بيزنطية[05] التي تمثل قاعدة عسكرية للأسطول البيزنطي، تهدد سواحل شمال إفريقيا ومراكب التجار المسلمين، وملجأ لأعداء المسلمين من روم إفريقية[06]، وكان ذلك من أدعى الأسباب على فتحها.

وجرت عدة محاولات في هذا الشأن تصدرتها حملة معاوية بن حديج سنة 45هـ/665م[07]، ثم تلتها حملة حسان بن النعمان إثر إنشائه لدار صناعة السفن بتونس في حدود سنة 80هـ/699م (مؤسسة للصناعة العسكرية البحرية)، لتزداد كثرة أثناء عهد موسى بن نصير فيما بين (85-92هـ/704-710م)[08].

واتسع نطاق الحملات البحرية الإسلامية على جزيرة صقلية في عهد الولاة الأمويين والعباسيين متخذة من بلاد المغرب قاعدة خلفية لانطلاقها، فبلغ عددها 15 حملة بحرية بين 102-112هـ/720-730م[09]، وهذا كنموذج في العصر الأموي فقط.

ومعظم هذه الحملات في عصري الفتوحات والولاة، كانت بمثابة غزوات استطلاعية، هدفها استكشاف المنطقة، غالبا ما تنتهي بإبرام معاهدات الصلح وجمع الغنائم و فك الأسرى المسلمين[10] ومحاولة إنفاذ الإسلام إلى الجزيرة وتأمين الحدود البحرية الإسلامية للمغرب.

ليشهد النشاط البحري في الغرب الإسلامي بعض الفتور بسبب اضطراب الأحوال الداخلية بالمغرب وانهماك الولاة في عملية إخماد ثورات البربر الخوارج[11].

وتحقق الفتح الرسمي للجزيرة على عصر الدولة الأغلبية التي حكمت المغرب الأدنى (184-296هـ/800-909م)، حيث شرعت في فتح صقلية منذ عام (212هـ/827م)، واستكملت فتحها

في أواخر عهدها، فبعد سقوط سرقوسة سنة (264هـ/878م)، تم للأغالبة فتح الجزيرة تقريبا، ويعود الفضل في تحقيق الفتح النهائي للأمير ابراهيم بن أحمد وكان ذلك سنة (289هـ/901م)، باستيلائه على مدينة "طبرمين"[12].

ظلت صقلية خاضعة للسيادة الأغلبية إلا أن دبّ في جسمها الضعف، وآلت إلى السقوط سنة (296هـ/909م)على يد الفاطميين الذين أحكموا قبضتهم عليها في بداية الأمر، ثم نزع أهل الجزيرة إلى الانفصال والاستقلالية بعد إشهارهم سنة (300هـ/913م)[13] لعدة ثورات أدت في النهاية إلى أيلولة الحكم إلى أسرة الكلبيين سنة (336هـ/946م) نسبة إلى الحسن بن علي الكلبي أحد قادة الخليفة الفاطمي "المنصور"[14].

وفي ظل الوجود الإسلامي شهدت جزيرة صقلية رخاء عريضا وتقدما زاهرا، فوصفت بابنة الأندلس وصنوانها في سعة عمارتها ومن حيث غناها الزراعي والحيواني والمعدني على حد وصف الجغرافيين العرب والمسلمين لها من أمثال البكري والمقدسي وياقوت الحموي وابن حوقل وابن جبير والإدريسي[15].

كما ازدهرت الصناعة في الجزيرة ولا سيّما في عهد الأغالبة، فاشتهرت صقلية بملابسها الكتّانية، وصناعة السفن والجلود والحبال والسكر والورق، وغصت بالفنادق والأسواق وأصبحت مركزا هاما للتجارة الدولية[16].

هذا وتغيرت بنيتها السكانية باختفاء العنصر البيزنطي من الجزيرة، كما تحررت طبقة العبيد بدخولها الإسلام، وظهرت عناصر جديدة في المجتمع الصقلي من العرب والبربر والفرس[17]، وأضحت تشكل قاعدة الهرم السكاني نظرا لكثرة أعدادها.

I ــ بواكير دخول المذهب المالكي إلى صقلية:

من المؤكد أن صقلية، بعد فتحها –من طرف الدولة الأغلبية– قد احتضنت المذهب المالكي، فقد أورد ابن فرحون ما قوله: "... فغلب مذهب مالك رحمه الله على أهل الحجاز والبصرة ومصر وما ولاها من بلاد إفريقية والأندلس وصقلية والمغرب الأقصى..."[18].

ومن هنا يتأكد دخول المذهب المالكي إلى جزيرة صقلية، بل إن رواية ابن فرحون تثبت أنه حقق الغلبة والانتشار، وهي مسألة نسبية ومحل تحفظ. ورغم أن القاضي عياض لم يلمح في مقدمة كتابه المدارك إلى هذا الموضوع وهو الذي تلمس انتشاره في مختلف المناطق الإسلامية،

وخص ذلك بالدراسة فذكر المدينة ومصر وبلاد المغرب والأندلس وغيرها [19] ولكنه ترجم لبعض أعلام المالكية الذين انتقلوا إلى صقلية سواء كمجاهدين أو كقضاة.

أما عن ابتداء دخول المذهب المالكي إلى صقلية ، فمن الصعب الجزم في الفترة الزمنية التي ولج فيها إلى هذه الجهة من الغرب الإسلامي بالدقة التي يقتضيها البحث العلمي، وفي هذا الصدد يرى إحسان عباس أنه قد تم قبل نهاية القرن (03 هـ/09 م) [20] نقلا عن عياض والدباغ فكلاهما ينسب انتشاره إلى الشخصية الفقهية سليمان بن سالم الكندي القطان (ت 289هـ/901م)، حيث أنه لما ولّي قضاء صقلية من قبل عيسى بن مسكين (ت 281هـ/894م)[21] قد عكف فيها على تدريس الفقه المالكي[22].

وإذا علمنا أنه لبث فيها ثماني سنوات أدركنا الدور الذي لعبه في نشر مذهب أهل المدينة، فبفضل هذا الفقيه القاضي انتشر مذهب مالك بصقلية[23] ورأيي المتواضع يترع إلى خلاف ما يذهب إليه الدكتور إحسان عباس، فمن المعروف أن افتتاح صقلية قد تم على يد أسد بن الفرات سنة (212هـ/827م)، بإيعاز من الأمير الأغلبي زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب (198-224 هـ/813-838م)، وقد استشهد بصقلية سنة (214 هـ/829م) و لم يكن قد استكمل فتحها[24]، وانطلاقا من هذا الحدث، ألا يتبين أن تسرب المذهب المالكي إلى صقلية قد تزامن مع فتحها ، وإذا أدركنا أن ابن الفرات -أحد أعلام المذهب المالكي- في القيروان وأنه أيضا قد نُصّب قاضيا على الجند بصقلية ملتجأ إلى فقهه في إدارة شؤونه العسكرية، استيقنا بمساهمته التي لا يشوبها ريب في إنفاذ المذهب إلى تلك البلاد، ومدة سنتين التي قضاها هناك، أليست كافية لوضع النواة الأولى للمذهب المالكي ولو في الأوساط العسكرية، وظروف الحرب لم تكن -حسب اعتقادنا- حائلا دون انتشاره طالما أن حالة عدم الاستقرار ظلت تطبع الجزيرة على امتداد الوجود الإسلامي فيها.

ونستنتج مما سبق أن دخوله على الأقل بصرف النظر عن انتشاره قد تم على الأرجح في الربع الأول من القرن (03هـ/09م) وليس في أواخره.

وما ذهب إليه القاضي عيّاض يعضّد هذا الرأي، فقد ذكر عن الفقيه القيرواني عبد الله بن سهل القبرياني (ت 248هـ/862م) والذي تولى قضاء صقلية، قد كان عالما بالمذهب المالكي، ورغم أنه لم يمكث بها طويلا[25] يفترض إسهامه في نشره من خلال ممارسته القانونية

في أحكام الجزاء والعقاب طبقا للقواعد التشريعية المالكية، وبالنظر إلى تاريخ وفاته يتضح جليا أن المذهب قد راج بفضل جهوده القضائية قبل منتصف القرن (03هـ/09م) أي قبل عهد سليمان بن القطان السالف الذكر.

ويعزى الدور البارز في انتشار المذهب المالكي في صقلية إلى العالم الشهير حمدون الكلبي الصقلي (ت 270هـ/883م) تلميذ الإمام سحنون وهو أول فقهاء صقلية[26]، وهنا نستنتج ملحوظة في غاية الأهمية وتتمثل في دور أصحاب سحنون الواضح المعالم في نشر مذهب مالك في هذه الجزيرة، فكان منهم الكثير، كما سيتضح لاحقا بفضل توجيهات وجهود إمامهم المفضل، سيراج القيروان، بعلمه الذائع الصيت.

2ـ دور المجاهدين والمرابطين على الثغور في نقل المذهب المالكي إلى صقلية:

يعود الفضل الأول في إنفاذ المذهب السني إلى جزيرة صقلية إلى الطبقة العسكرية المحترفة والى المتطوعين من المجاهدين والمرابطين على الثغور وأغلبهم يشكل فئة الزهّاد والعلماء أيضا.

فمن الطبقة الأولى يمكن أن نشير إلى دور معاوية بن حديج في غزو صقلية (سنة 45هـ/665م)، أي خلال نشاطه العسكري الثاني في إطار الفتح الإسلامي لبلاد المغرب، وتذكر المصادر أنه أصاب فيها غنائم كثيرة وبعث بخمسها إلى معاوية بن أبي سفيان[27].

وبدوره اقتحمها حسان بن النعمان وهو يلاحق قوات الروم البيزنطيين الفارين إليها[28]، لكنه لم يثبت أن استقر بها أو توغل فيها فاتحا، وكل هؤلاء وأمثالهم يسبقون فترة ظهور المذاهب الإسلامية في المشرق والمغرب والأندلس، فكيف بصقلية؟ وإنما ورد ذكرهم في هذا السياق تلميحا إلى دور أهل السنة والجماعة في التمهيد لدخول الإسلام إلى جزيرة صقلية، ونفس الكلام ينسحب على دور موسى بن نصير والولاة من بعده بما فيهم الأمويون الذين ناصروا مذهب فقيه أهل الشام الإمام الأوزاعي.

أما جهود العسكريين الذين جاءوا من بعدهم، فقد ثبت إسهامهم في مد المذهب المالكي نحو صقلية، فهذا أسد بن الفرات قد بثه أثناء فتحه ولو كانت فترة الفتح لا تتجاوز السنتين حيث بقي يمارس القضاء في صقلية على المذهب المالكي إلى جانب الإمارة، بدليل أن الأمير زيادة الله الأغلبي لم يعزله عن القضاء، فقال له "أبقيت لك إسم القضاء فأنت قاض وأمير"[29].

ومن الفئة العسكرية النظامية أيضا، نذكر مشاركة الجندي محمد بن قادم (ت 247 هـ/861م)، الذي غزا مع أسد صقلية، وهو إلى ذلك شخصية علمية، فقد تتلمذ حسب

المؤرخين أبو العرب ومحمد بن حارث الخشني، على أعلام القيروان في التفسير والفقه، وهما يحي بن سلام وابن الفرات[30]، وكانت محصلة دراسته عليهما أن أصبح حافظا لمذهب أهل العراق (المذهب الحنفي) ومذهب أهل المدينة (المذهب المالكي) بناء على رواية الدباغ في معالمه[31].

وعليه فمن المحتمل أن يكون قد ساهم بعلمه إلى جانب قائده العسكري وشيخه في الفقه أسد ابن الفرات في التمكين للمذهب المالكي بهذه الجزيرة في الوسط العسكري ولو بشكل محدود.

ورغم الدور الذي أدته هذه الفئة في بذر النواة الأولى للمذهب المالكي بصقلية، إلاّ أن هذا الدور لم يكن حاسما ونهائيا نظرا لظروف الحرب من جهة، وبسبب قصر المدة التي مكثتها تلك العناصر، وهذا ما يدفعنا إلى استعراض الأدوار الدينية للجماعات الأخرى.

ولعل منها المجاهدين من العلماء والزهّاد والصالحين من خلال دورهم الجهادي غير الرسمي كمتطوعين، فهم من ناحية يمثلون الاتجاه السني العام، وبعضهم حمل النزعة المذهبية المالكية بوضوح، ضف إلى ذلك مكوث بعضهم لمدة طويلة بصقلية أمام استشهاد البعض الآخر في فترة وجيزة وهم استثناء.

ويتصدر هذه المجموعة المجاهد إسماعيل بن عبيد الأنصاري المعروف بتاجر الله (ت 107هـ/725م)، وهو أحد التابعين العشرة الذين بعثهم عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لتفقيه أهل إفريقية، فقد خرج مع عطاء بن رافع في غزوته لصقلية، فغرق في البحر ومات وهو معانق للمصحف[32].

ومثله المرابط على الثغور والمحدّث الثقة يزيد بن محمد الجمحي، وهو ممن اتصل بالإمام مالك ودرس عنه، ويعتبر أيضا من شيوخ العالم القيرواني موسى بن معاوية الصمادحي، أبحر هذا الأخير من إفريقية قاصدا الجهاد، فانقض عليه الروم البيزنطيون من صقلية فكان مصيره الاستشهاد[33] سنة (212هـ/827م).

وقد أسهب المالكي في رياضه، في ذكر طبقة العبّاد المرابطين على حراسة الحدود الإسلامية في الحوض الغربي للبحر المتوسط ممن نذر نفسه للجهاد في سبيل الله، وقد أسماهم نسبة إلى جزره ومنها صقلية، فورد اسم الصقلي كثيرا وكذلك الجزري أي جزيرة شريك، سواء تلميحا أو تصريحا، وهم في الأغلب قد دانوا بالمذهب المالكي، نسوق مثالا منهم بذكر شخصية أبي الحسن الصقلي الجزيري، الذي كان من خيار الناس في العبادة والزهد والمشاركة في الرباط

والجهاد في ثغر صقلية[34]، وهذا أبو عثمان سعيد بن الحداد (ت 302هـ/914م) الفقيه الأغلبي المالكي ثم الشافعي، المناظر للشيعة الفواطم، كان له أخ مرابط بصقيلة إلى أن مات بها وقد ورث عنه مبلغ 400 دينار[35]، وقد فضلنا إحالة العديد منهم إلى فئتي القضاة والعلماء، ممن رسخوا المذهب المالكي بجزيرة صقلية، بفضل نشاطهم القانوني ودورهم العلمي ولا سيما الفقهي، وخصوصا أن معظمهم من دعاة مذهب أهل المدينة فكرا وتأليفا أو نقلا للمدونات الفقهية المالكية المشهورة.

3- دور القضاة والعلماء في ترسيخ المذهب المالكي بصقلية:

أ- دور القضاة:

المستقرئ للمصادر التاريخية المغربية، وخاصة منها كتب الطبقات والتراجم، يلحظ بوضوح مدى مساهمة خطة القضاء، كمنظومة قانونية في التمكين للمذهب المالكي بإحالة القضايا العسكرية والمدنية إلى أحكامه الفقهية للبث فيها بالفتاوى والنوازل، وهنا يتبدى لنا الدور الذي لا يمكن غمطه لرجال القانون والمتمثلين في طبقة القضاة المالكيين، وإن وجد بجانبهم القضاة الأحناف، إلاّ أنهم حسب روايات المصادر ذاتها هم قلّة.

وفيما يلي نستعرض أسماء القانونيين الذين تولوا منصب القضاء بإيعاز من الأمراء الأغالبة وفي أكثر الأحيان يصدر قرار تعيينهم من طرف القضاة الرئيسيين بالقيروان وهم في معظمهم من أصحاب الفقيه المالكي البارز، سحنون بن سعيد صاحب المدونة الفقهية الكبرى على المذهب المالكي.

- وفي مقدمتهم أسد ابن الفرات الفقيه القاضي والقائد العسكري: وقد سبقت الإشارة إلى دوره القضائي بالموازاة مع اضطلاعه بالإمارة أي بالقيادة العسكرية للجيش الإسلامي الفاتح، فهو بالنهاية أول من مارس خطة القضاء بصقلية.

- عبد الله بن سهل القبرياني: الذي لم يغريه متاع الدنيا عن واجب الجهاد الشرعي كقاض، فقد كان من ذوي الأموال العريضة والانبساط في الجاه، مؤديا دوره القانوني باقتدار وكفاءة، كيف لا؟! وهو العالم بمذهب مالك والحافظ لقواعده، بفضل تتلمذه على سحنون وعلماء القيروان، مما أهّله لتولى هذا المنصب بصقلية، وقد لعب دورا بارزا بمعية ابنه في الترويج للمذهب المالكي، الذي هو أيضا من طلبة ابن سعيد التنوخي وأصحابه[36].

- سليمان بن سالم المعروف بابن كحالة: تعرضنا له سابقا، وهو من رواد نقلة المذهب المالكي إلى صقلية بفعل تقلده لمنصب القضاء بالجزيرة على عهد الأمير الأغلبي إبراهيم بن أحمد، وبإيعاز من شيخه الإمام سحنون وبفضل جهود علماء إفريقيةّ. والغالب على تخصصه العلمي الرواية والتقييد[37] أي التأليف وكتابة المدونات المالكية، حيث جمع بين الحديث والسنن والآثار إلى جانب أنه ساهم في نشر مذهب أهل المدينة بشكل ملفت للنظر.

- أبو عمر ميمون بن عمرو بن المغلوب (ت 310هـ/922م): كان رجلا صالحا، درس على الإمام سحنون، وحصلت معه صحبة علمية فأضحى من أبرز طلابه ودعاة المذهب المدني، ولي مظالم القيروان، ثم سرعان ما تقلد منصب قضاء صقلية ليعود أدراجه إلى مدينة سوسة التي أبحر منها إلى الجزيرة[38]، وعلى غرار من سبقه، فقد استغل وظيفته القانونية في خدمة المدرسة الفقهية المالكية بصقلية، حيث عمّر طويلا، وعاش ما يناهز القرن.

ولا نبرح ذكر القاضي أبي عمرو ميمون، دون أن نعرج على مساعده، سعيد بن أبي عثمان، من أهل صقلية، فهو من أرشده إثر قدومه إلى دار القضاء، لذا يرجح أن يكون فقيها وكاتبا عدلا[39].

- أبو القاسم الطرزي (ت 317هـ/929م): نسبة إلى طرزة، وهي بلدة بإفريقية، و هذا العالم فقيه مالكي من أتباع سحنون بن سعيد، المحتسب لمدينة القيروان، أي تولى فيها أحكام السوق قبل أن يلي قضاءها وقضاء صقلية، و لم يثنه الاضطهاد الشيعي الفاطمي عن أداء دوره القضائي في الاحتكام إلى القوانين الفقهية المالكية في القضايا والنوازل الطارئة بالجزيرة[40].

ولعل من القضاة المالكيين الأوائل وأبرز فقهائها، دعامة بن محمد أحد أبرز تلامذة سحنون الذي ولي في صقلية القضاء لبني الأغلب[41] (ت 297هـ/909م).

ب- دور العلماء:

وفي ما يلي نتناول طائفة مختارة من العلماء، الفقهاء بالأخص، والمحدثين وعلماء اللغة العربية والتاريخ أيضا، الذين ساهموا أيضا في نشر المذهب المالكي بثقافتهم الفقهية الواسعة بفضل مدة إقامتهم الطويلة بالجزيرة، كمدرسين أو مرابطين أو كقضاة أو جامعين لكل هذه النشاطات معا، ومعظم هؤلاء كذلك من خريجي المدرسة السحنونية المالكية بالقيروان ومن أمثلتهم:

- سليمان بن سالم (ت 289هـ/901م): ذكر في مواطن سابقة ضمن أوائل الناقلين للمذهب، وأعدنا إيراد اسمه هنا لإثبات جهوده في التدريس الفقهي على مدى ثماني سنوات بصقلية، وعرف عنه حسن معاملته لطلبة العلم، ولعله قد ألف فيها كتابه المشهور في الفقه والمعروف "بالسليمانية" نسبة إليه وإن وقع تأليفه بالقيروان فلا شك في نقله إلى صقلية كمصدر للتعليم في مجال الفقه المالكي[42].

- ومنهم أبو سعيد لقمان بن يوسف الغساني (ت 318هـ/930م): وكان فقيها وعالما في الكثير من العلوم تتلمذ في الفقه المالكي عن أعلامه بالقيروان من أمثال يحي بن عمر وعيسى بن مسكين، وقد أقام بصقلية لمدة أربعة عشر سنة، عكف خلالها على تدريس المدونة السحنونية في الفقه المالكي[43].

وأضاف عنه المؤرخ القيرواني ثم الأندلسي، ابن حارث الخشني، أنه كان من الصوّم القوّم، أي العبّاد، وذكر عنه إلمامه باللغة العربية وبصره بالحديث ومعرفته بالرجال، أي ملما بعلم الجرح والتعديل للرواة لمعرفة ثقتهم من ضعفهم في الرواية، وكان أعرفهم بأخبار القيروان وأخبار شيوخها، أي مؤرخ في التراجم والطبقات[44] .

- أحمد بن محمد بن عبد الرحمان بن سعيد التميمي ويعرف بالقصري (ت322هـ/933م): وهو مولى الأغلب بن سالم الأمير، أي يرتبط بالأسرة الأغلبية الحاكمة في تونس، تتلمذ على يد يحي بن عمر في سوسة وكتب عنه مؤلفا هاما بعنوان "كتاب تحديد الإيمان وشرائع الإسلام" وهو يقع في 60 جزءا (أي قسما)، ليعكف على تدريسه للطلبة بإفريقية وصقلية، وهذا يعني أنه عقد رحلة علمية إلى الجزيرة ونشر فيها العلم والفقه على المذهب المالكي[45].

- وهذا محمد بن نصر بن حضرم: قد أفنى عمره معلما بجزيرة صقلية مدرسا وهو الذي درّس الفقيه محمد بن سحنون، حيث توفي بها معتكفا على خدمة العلم لأهلها[46].

- ومن العلماء المتأخرين، أبو القاسم خلف بن أبي القاسم الأزدي المعروف بالبرادعي: وهو من حفاظ المذهب، المؤلفين فيه كتابه الموسوم: "التهذيب في اختصار المدونة في الفقه المالكي"، قيل عنه مات بصقلية[47] وهو يكرس جهوده في سبيل اعتماد مذهب أهل المدينة كمرجعية فقهية رسمية بالجزيرة.

نستنتج مما سبق ذكره أن انتشار المذهب المالكي، بصقلية يعود إلى الارتباط السياسي والعسكري للجزيرة بالمغرب الإسلامي وخصوصا أثناء العهد الأغلبي في إطار عملية الفتح،

فضلا عن علاقتها بعلماء القيروان المالكيين وعلى رأسهم الإمام سحنون بن سعيد، والتأثير المغربي يبدو جليا أيضا في خطة القضاء والجهاد والرباط الثغري الذي مارسه المتصوفة والزهّاد المغاربة ولا يمكن أن نغمط دور علماء صقلية في هذا الصدد، فرغم أصولهم المغربية إلا أن استقرارهم بالجزيرة لفترة طويلة قد جعلهم صقليين يؤدون دورهم في الحفاظ على مذهبهم المالكي ويعكفون على بثه ونشره بالتدريس والتأليف، ولا ننسى ما لحركة انتقال الكتب وهجرتها إلى صقلية من أثر في تثبيت المذهب المالكي وخاصة الفقهية منها.

ويظهر أن التأثير المشرقي في التمكين للمذهب المالكي بصقلية يبدو بسيطا، ربما للبعد الجغرافي وخطورة الهجرة البحرية إلى المنطقة باستثناء فترات السلم المتقطعة، ولا ينبغي تجاهل الدور الأندلسي في هذا الشأن أيضا.

4- دور شخصية سحنون بن سعيد في توطيد المذهب المالكي بصقلية:

ألقى المذهب المالكي بظلاله على بلاد المغرب الإسلامي متخذا من مدينة القيروان النواة الرئيسية لانتشاره، قبل عصر سحنون، ويعزو المؤرخون دخوله نحو المنطقة إلى ثلة من الأعلام البارزين المتتلمذين عن الإمام مالك وعلى رأسهم علي بن زياد التونسي (ت 183هـ/799م) باعتباره أول من أدخل موطأ الإمام مالك إلى بلاد المغرب[48].

إلا أن شخصية سحنون بن سعيد التنوخي (ت 240هـ/854م) قد تميزت بمجموعة من الخصائص، جعلته الموطد الرئيسي للمذهب المالكي بالمغرب الأدنى، رغم أنه لم يدرس عن الإمام مالك، مؤسس المذهب المديني[49] وهذه المميزات تلخصها النقاط التالية:

- انفراده بالمذهب المالكي دون سواه في الفتوى والقضاء، في حين أخذ علي بن زياد مثلا بفقه سفيان الثوري على غرار البهلول بن راشد (ت 182هـ/798م)[50] وكذلك عبد الله بن فروخ (ت 175هـ/791م) وعبد الله بن غانم (ت 190هـ/805م) وأسد بن الفرات (ت 214هـ/828م) الذين جمعوا بين المذهبين المالكي والحنفي[51].

- تقلده وظيفة القضاء لمدة ست سنوات (234-240هـ/848-854م)[52] سمحت بتكريس الفقه المالكي في المسائل القانونية والقضايا المطروحة للإفتاء كالنوازل.

- التأليف الفقهي للمدونة الكبرى على المذهب المالكي كمرجعية قانونية رئيسية بعد أن هذب الأسدية و نقحها من شوائب الفتاوى الحنفية مستعينا بأستاذه المصري عبد الرحمن بن القاسم[53].

- كثرة طلابه في الأمصار، فقد بلغ تلاميذه الأندلسيون أكثر من 72 تلميذا[54] أصبحوا لاحقا من العلماء الفقهاء ساهموا في نشره بالأندلس فضلا عن طلبته المغاربة، ووصل عددهم الجملي بما فيهم الوافدين إلى نحو 700 طالبا[55].

فإذا كان المذهب قد ظل متأرجحا خلال القرن (2هـ/8م) بين محاولة التمكين للمذاهب وبين تجاذبات المذاهب الأخرى، مذهب الأوزاعي وسفيان الثوري والحنفي، فإنه قد حقق السيادة المطلقة تقريبا خلال القرن (3هـ /9م) وما تلاه، رغم قوة منافسة المذهب الحنفي الرسمي للدولة الأغلبية والتسلط الشيعي في عهد الدولة الفاطمية، فقد احتفظ بمكانته على طول الزمن، لأنه ببساطة مذهب العلماء الصالحين وعامة الشعب المغربي.

وفي خضم هذا الحراك المذهبي تنتصب شخصية سحنون كرمز للمذهب السني المالكي في بلاد المغرب بعلمه ومواقفه الصلبة وجهوده المضنية في سبيل الحق ونصرة أهله وتعبئة الرأي العام على الجهاد ضد الأعداء، من هنا وجب علينا التنويه بدوره في نشر المذهب المالكي بصقلية كما أسهم في نشره بالأندلس، بل كان لمدونته الصدى الواسع في دويلات المغرب الإسلامي رغم تبايناتها المذهبية، الصفرية والإباضية والعلوية الزيدية.

وبخصوص نشاطه الحثيث في توطيد المذهب المالكي بصقلية يمكن إجماله فيما يلي:

- معظم القضاة الذين أشرنا إليهم ممن تولى هذه الخطة بصقلية يدينون بالمذهب المالكي، باستثناء العدد القليل منهم كأسد الذي يفتي ويفصل قضائيا وفق تعاليم المذهبين المالكي والحنفي مثلما كان يفعل أثناء مزاولته التدريس بالقيروان وكذلك القاضي إسحاق بن أبي المنهال الحنفي المذهب سواء بالقيروان أو صقلية وكان مآله في النهاية أن خرج عن مذهب أهل السنة والجماعة بعد أن تشرق، أي اعتنق المذهب الشيعي.

فالمصادر ذكرت بوضوح عن القضاة المالكيين بصقلية أنهم من أصحاب سحنون أي تلاميذه ورجاله في القانون، اعتمد عليهم في نشر المذهب المالكي. مثل عبد الله بن سهل القبرياني ، وسليمان بن سالم وأبي عمر وميمون وأبي القاسم الطرزي، ولا يستبعد أنهم عينوا في مناصبهم بإيعاز من شيخهم سحنون، فضلا عن التنسيق القضائي معه في إصدار الأحكام.

- إن أغلب العلماء الذين نوهنا بجهودهم العلمية في نشر المذهب المالكي بصقلية ، قد كانوا من خريجي مدرسته الفقهية المالكية بالقيروان وإن لم يتتلمذوا عنه مباشرة فإنهم أخذوا العلم الفقهي عن طلابه من أمثال عيسى بن مسكين ويحيى بن عمر[56] وأما أبرز تلامذة سحنون، الذين أصبحوا علماء ومن أوائل الفقهاء بصقلية، فقد ذكرنا سابقا في البحث،

شخصية حمدون الكلبي الصقلي و هذا كله رغم أن سحنون نفسه لم يطأ أرض صقلية فكيف لو قدّر له الدخول والاستقرار فيها؟

- وفي الأخير لا بد من الإشارة إلى المدونة الفقهية السحنونية التي حققت رواجا واسعا في مدارس ودور القضاء في صقلية كمصدر فقهي رئيسي للتعليم والإفتاء وإصدار الأحكام.

وقد دخلت المدونة في الفقه المالكي عند فتح صقلية أو عقب ذلك بقليل، وكان كل نشاط الفقهاء يدور حولها اختصارا وشرحا و نسجا على منوالها، وظل الأمر كذلك حتى آخر أيام العرب في صقلية وبديهي أن الموطأ كان يدرس في صقلية أيضا ويقوم بتدريسه محدثون وفقهاء أعلام.

ومن أبرز الذين عكفوا على تدريس المدونة بصقلية العالم والفقيه لقمان بن يوسف الغساني، ونوهنا به فيما سبق من البحث، فقد ظل يدرسها لمدة 14 سنة في الجزيرة، وكان ذلك من عوامل تأصيل المذهب المالكي بإقرار مدوناته الأساسية كمرجعيات تعليمية وقانونية.

5- التنافس المذهبي بين المالكية والحنفية:

استمدت صقلية من إفريقية حياتها المذهبية النابضة بمختلف التيارات من خلال حركة الهجرة المتدفقة إليها دون انقطاع منذ الفتح الإسلامي لها، فحل بها دعاة المذاهب الإسلامية بثقافاتهم وذهنياتهم المتباينة وعلى رأسها المذهب الحنفي الذي دخل إلى هذه الجزيرة جنبا إلى جنب مع المذهب المالكي.

فإذا أردنا أن نتصور الحياة الثقافية والمذهبية في صقلية علينا أن نتلمس آثارها في إفريقية أولا، وهذا بحكم الارتباط بها، سياسيا وإداريا وعسكريا وبالطبع دينيا وثقافيا.

ولكن هل يمكن أن نطبق هذه القاعدة على المذهب الحنفي بصقلية؟ إذا اعتمدنا رواية القاضي عياض الذي يقول: "أنه غلب على إفريقية مذهب الكوفيين في القديم"[57] وهو ما يعززه أبو العرب عندما أشار إلى أوائل الأحناف بإفريقية وهو عبد الله بن المغيرة الذي درس على الإمام أبي حنيفة مباشرة كما روى عن سفيان الثوري وكبار علماء الكوفة من أمثال مسعر بن كدام (ت 152هـ/769م) وعمر بن ذر (ت 150هـ/767م) وقطربن خليفة (ت 153هـ/770م)[58]، فهل يعني انتقاله إلى الجزيرة في هذا الوقت المبكر؟ أي منتصف القرن 2هـ /8م وخصوصا أن قراءة حمزة بن حبيب (ت156هـ/ 772م) الحنفية، قد أخذ بها أهل المغرب في وقت متقدم جدا، قبل أخذهم بقراءة نافع المدني و تلميذه المصري ورش[59]،

إن هذه الروايات على تواترها لا تقوم دليلا على تسرب المذهب العراقي إلى صقلية، ببساطة لأن الجزيرة في هذه الفترة الزمنية، لم تفتح بعد.

وهذا الحكم لا يعني البتة إلغاء تواجده بها لاحقا، كما أنه ليس نفيا لانتشاره في بلاد المغرب والذي تم خلال أواخر (ق 2هـ/8م) وخصوصا طيلة القرن 3هـ/9م على يد عبد الله بن فروخ الفارسي (ت175هـ/799م)، الذي لقي أبا حنيفة[60] وأخذ عنه الكثير من المسائل الفقهية[61]، فهو أول من أظهر آراء أهل العراق بإفريقية[62]، وكذلك على يد أسد بن الفرات، الذي اعتبره الدباغ إمام العراقيين بالقيروان[63] كما عده القاضي عياض حنفيا[64]، بل إن المقدسي يعزو إليه نقل المذهب الحنفي إلى إفريقية، وبفضله فشا ببلاد المغرب.[65].

وهذا الحكم مبالغ فيه بالنظر إلى الأدلة التي أوردناها سابقا، ولكن الذي يهمنا هنا أن شخصية أسد بن الفرات تقترن ببداية حلوله بجزيرة صقلية وهذا أمر لا يشوبه شك، فهل يدفعنا ما استنتجناه من الروايات والآراء السابقة إلى مجاراة ما أورده المقدسي من أن الغالب على أهل صقلية أصحاب أبي حنيفة[66]، وهو من الجغرافيين الرحالة الذين عاشوا في القرن 4هـ/10م[67] أي بالتزامن مع وجود الدولة الفاطمية في إفريقية وما ترتب عن ذلك من انهزام للمذهب المالكي حسب رأي إحسان عباس الذي سرعان ما تحفظ عليه بقوله أن أهل صقلية لم يقبلوا على المذهب الحنفي و لم يعتنقوا المذهب الشيعي إلا تقية ربما، ولكنه بالمقابل لم ينف وجود أقلية حنفية بصقلية[68].

وقد ساير الباحث الجزائري إسماعيل سامعي ما ذهب إليه المقدسي، معززا جانبه أيضا برواية ابن خرداذبة[69] عندما قال: "انتشر المذهب الحنفي في جزيرة صقلية انتشارا واسعا، وظل بها طيلة الحكم الإسلامي (212-484هـ/827-1091م)[70].

وقد اعتمد الأستاذ سامعي في ترجيح هذا الرأي على عدة عوامل نبلورها فيما يلي:

- كان بعض الجند الذي فتحها حنفي المذهب[71].
- كان بعض القضاة والدعاة و المعلمون الذين رافقوا أسد بن الفرات في حملة الفتح أحنافا أو يميلون إلى الأخذ بآراء الأحناف على غرار قائدهم العسكري[72].
- حركة الجهاد والرباط ودورها في استقرار العديد من الأحناف في الجزيرة، التي تعد ثغرا مهما في مواجهة العدو[73].

- الهجرة المغربية العادية إلى صقلية ومنها المهاجرين الأحناف، لا سيما بعد احتدام الصراع المذهبي في إفريقية والمغرب بين الأحناف والمالكية بعد وفاة الإمام سحنون وتبني العامة للمذهب المالكي[74].

- انتقال عدد من الأحناف إلى صقلية خصوصا من فئة التجار، حيث وجدوا في الجزيرة بيئة خصبة وملائمة لحركتهم الفكرية والمذهبية باعتبار أن أغلب سكان الجزيرة كانوا أحنافا[75].

- دور الرحلات البحرية من المشرق باتجاه المغرب والأندلس والتي كانت تمر بالجزيرة والعكس صحيح فانتقل المذهب الحنفي وآراء رجاله إلى صقلية عبر الرحلة البحرية القادمة من مركز الخلافة العباسية التي كان الاتجاه الحنفي مذهبها الرسمي[76].

- الاضطهاد الشيعي ودوره في هجرة الأحناف المتمسكين بمذهبهم والرافضين للتشيع، وذلك طيلة الحكم الفاطمي بالمغرب[77].

وكما أسلفت الذكر فإننا، لا يمكن بحال من الأحوال نفي حقيقة ناصعة وهي أن المذهب الحنفي قد شق طريقه إلى صقلية للاعتبارات السابقة الذكر، ولكن دخوله إلى الجزيرة لا يعني انتشاره المترامي الأطراف وغلبته على المنطقة أو تفوقه على المذهب المالكي، و عليه و اعتمادا على ما أوردناه في صدر البحث، لا نتفق مع الأستاذ سامعي في مسألة هيمنة المذهب الحنفي على صقلية، وهي القضية التي لم ترجحها المصادر بل وحتى الدراسات الحديثة، وهذه الحقيقة ليست مجرد ألفاظ نرددها أو انحياز مذهبي للمالكية على حساب الموضوعية التاريخية وبراهيننا في ذلك كثيرة نلخصها فيما يلي:

- يتناقض الأستاذ سامعي مع نفسه بين قوله عن المذهب بأنه حقق انتشارا واسعا، ثم نراه يستخدم صيغة التبعيض "كان بعض الجند" و"بعض القضاة والدعاة والمعلمين المرافقين لأسد بن الفرات في عملية الفتح " وهذا دلالة على القلة.

- ومن جهة ثانية يلجأ إلى التعميم والتغليب في قوله "استقرار العديد من الأحناف في صقلية" بفعل حركة الجهاد والرباط، ونلمس هذه الصيغة أيضا في سياق حديثه عن المهاجرين من التجار واللاجئين الفارين من بطش الشيعة الفواطم بالمغرب، وهذا طبعا لا يستقيم، فالمهاجرون لم يكونوا أحنافا فقط بل من أتباع المذاهب الأخرى وخاصة المالكية، بما فيهم التجار، فأما المجاهدون والمرابطون فقد كانوا أكثرهم مالكية، لأن الأحناف ينتمون في الأغلب إلى الفئة الرسمية القريبة من السلطة الأغلبية أو الفاطمية سواء من الإداريين أو العسكريين[78]،

زيادة على ذلك فاللاجئون إلى صقلية بشهادة المصادر كانوا في الأغلب يدينون بالمذهب المالكي لرفضهم التشيع ولو تحت طائلة القمع والاضطهاد في حين تشيع الكثير من الأحناف وهو ما أثبته محمد بن حارث الخشني في طبقاته[79].

- لم يذكر الأستاذ سامعي في مبحثه عن المذهب الحنفي في صقلية من الأعلام الأحناف بأسمائهم سوى شخصية أسد بن الفرات فقط، فلم يستشهد بفئاتهم لا من التجار ولا من العسكريين ولا من القضاة ولا من العلماء ولا من المجاهدين، المرابطين ولا من اللاجئين ببساطة لأن عددهم قليل جدا بسبب إقدام المالكية بالمغرب على قتل المرتدين منهم (أي الأحناف) ممن اعتنق المذهب الشيعي وخاصة في عهد المعز بن باديس الصنهاجي[80]، بينما نحن أوردنا أسماء مالكية صقلية القضاة والعلماء والمرابطين.

وما يدل على قلتهم بصقلية أن ابن الحارث الوحيد من المصادر التاريخية التي اهتمت بتدوين أخبار أحناف المغرب، قد ذكر ثلاثين حنفيا مغربيا و لم يشر سوى إلى واحد منهم بأنه ارتحل إلى صقلية، وهو إسحاق بن أبي المنهال القاضي الذي ذكره أبو العرب وأشرنا إليه فيما تقدم من البحث[81].

وحتى المصادر الحنفية في حد ذاتها من كتب الطبقات والتراجم لا تفيدنا بأخبار وافية عنهم، بل لا تذكر صقليا واحدا على حد علمنا. فقد أغفل ذكرهم ابن الوفي القريشي في كتابه، الجواهر المضية في طبقات الحنفية[82]، كما غض الطرف عنهم الشيرازي في طبقاته للفقهاء[83]، و لم يذكر قطلوبغا (ت 879هـ/1474م) سوى القاضي الأغلبي ابن عبدون (ت 299هـ/912م) في تاج التراجم في طبقات الحنفية[84]، و لم يورد أبو عبد القادر التميمي المصري (ت 1010هـ/1601م) إلا بعضا منهم وهم قيروانيون وليسوا صقليين، كابن الوزان القيرواني اللغوي وعبد الله المكفوف النحوي القيرواني أيضا، وذلك في كتابه: الطبقات السنية في تراجم الحنفية[85]، على حين تجاهلهم بالمرة المنلا علي حلبي (ت 979هـ/1571م) في طبقاته عن العلماء الحنفيين[86].

كما أننا لم نقف على قضاتهم لدى الشيخ سيدي الجودي في تاريخه عن قضاة القيروان سوى عدد يعد على أطراف الأصابع[87]، فمن أين جاءت كثرتهم.

وفي الأخير لا نتفق بتاتا مع الأستاذ سامعي حينما يقول أن تكاثف الهجرة الحنفية إلى صقلية ارتبطت بالصراع المذهبي المحتدم بين المالكية والأحناف، بعد وفاة الإمام سحنون واعتناق عامة الشعب المغربي للمذهب المديني، فهذا لا يستقيم تاريخيا، لأن المالكية هم العنصر

الذي كان عرضة للاضطهاد على يد القضاة الأحناف المقربين من السلطة الأغلبية أو الشيعية وهذا ثابت تاريخيا ولا غبار عليه، فالعكس هو المفترض حدوثه أي الهجرة المالكية تحت طائلة المضايقة الحنفية الرسمية.

6- المدارس وعلماء صقلية المالكيون:

أ- المدارس والمعلمون: لاحظ الرحالة الجغرافي ابن حوقل في القرن 4هـ/10م كثرة المساجد والمعلمين في جزيرة صقلية، ولا شك أن للعلماء المالكيين دور في النشاط التعليمي بالمنطقة، فبلغ تعداد المساجد في العاصمة بلرم مائتي مسجد ونيف.

وكان يعكف على مزاولة مهمة التدريس عدد كبير من الأساتذة و الشيوخ، قد يكونون من طبقة العلماء أو من الأعيان، وكان منهم في بلرم ما لا يقل عن 300 معلم[88]، وهي عاصمة أهل الأدب ومنتجع طلاب العلم، وكان التعليم الابتدائي يزاول في الكتاتيب، والعالي يسود في المساجد.

يحدثنا ابن حوقل عن طرق التدريس وأساليبه البيداغوجية والإدارية، بقوله أن الكتّاب الواحد يدرس فيه خمسة معلمين أحدهم يعتبر مدير المؤسسة الابتدائية[89].

ويتدرج طالب العلم الصقلي من الكتّاب إلى المسجد، متلقيا مزيدا من العلوم، فإذا نزعت به في المستقبل نزعة علمية، ارتحل من صقلية إلى المشرق للاستفادة من العلم على غرار ما يفعله المغاربة والأندلسيون، وبعد التكوين على الأساتذة الكبار يقفل راجعا وهو يحمل بين طياته إجازات علمية في مختلف التخصصات، وقد يستكتب هؤلاء الأساتذة دون الرحلة إليهم وهم بدورهم يستجيزونهم، لكن مع ذلك تظل الرحلة أوفى مكانة و تمنح للدارس مصداقية علمية وكانت مصر مقصدا لكثير من هؤلاء الراحلين في طلب العلم ولا نستثني المغرب والأندلس أيضا، لكن مصر كانت أكثر زيارة لكونها جسر عبورهم إلى الحجاز سواء لغرض الدراسة أو الحج.

وقد أشار ابن حوقل إلى أن تلامذة الكتّاب كانوا كثيرين، حيث وصل عدد الطلبة إلى ثمانين طالبا في الحلقة الواحدة ليس من صقلية فحسب بل من بلدان مختلفة[90].

وكان المعلمون يدرسون علومهم للطلبة إملاء، والذين بدورهم يدونون ما يلقى إليهم من دروس في شكل كتب تنسب إلى الأساتذة الذين أملوها[91].

ويبدو أن الطريقة المدّرسة في تلخيص المدونات الفقهية المطوّلة قد شـــقت طريقهـــا إلى حلقات العلم بصقلية.

وقد كان "كتاب التهذيب في اختصار المدونة" لخلف بن أبي القاســـم الأزدي المعـــروف بالبرادعي: أشبه ما يكون بكتاب مدرسي تربوي يمثل مصدرا أساسيا لدراسة الفقه المالكي في أبسط صوره، وقد ذكر صاحبه الهدف من الاختصار بقوله: "واعتمدت فيه علـــى الإيجـــاز والاختصار دون البسط والانتشار ليكون ذلك أدعى لنشاط الدارس وأسرع لفهمـــه وعـــدة لتذكرته"[92].

هذه الكثرة في عدد المعلمين والمتعلمين والمساجد والكتاتيب، تؤشر على نشاط تعليمـــي حثيث، وكان أهل صقلية يوقرون علماءهم، فنظروا إليهم على أنهم أعيانهم ولبابهم وفقهاؤهم وأرباب فتاويهم وعدولهم، وبهم تعقد الأحكام وتنفذ الشهادات وهم الأدباء والخطباء[93].

ونستنتج أن المعلمين المالكية قد كانوا على قدر من التكوين العلمي والقانوني، فصار منهم الفقهاء، وتولى العديد منهم مناصب القضاء وقطعوا أشواطا في الأدب وتصدروا الإمامـــة و الخطابة في المساجد.

والملفت للنظر أن ابن حوقل قد جنح إلى الغلو في الإزراء بالمعلمين واتهمهـــم بالمعارضـــة السياسية للحكام الفاطميين وهي شهادة تاريخية على ما أبداه علماء المالكية السنة من مقاومة شريفة وشرسة ضد المذهب الشيعي[94].

وحسب ابن حوقل –الذي أزرى بالمعلمين–، فإن حرفة التعليم لم تكن تدر خيرا كـــثيرا لأصحابها، فلم يكن هؤلاء يتقاضون من الرواتب إلا ما مقداره عشرة دنانير في السنة، وفسر الباحثون والمؤرخون هذه الظاهرة بأن العلماء يرضون باليسير مع البقاء في مهمة التعليم هروبا من واجب الجهاد، الذي هو تصرف مشين ونقص في الرجولة و المروءة[95] حسب اتهامات ابن حوقل، وهو ما نراه لا ينطبق مع شخصيتهم العلمية والدينية كعلماء أكفاء ومجاهدين ومرابطين صالحين، إذ يتناقض مع نفسه في مواطن أخرى من كتابه على أن الفقر قد نال من أهل صقلية فلعل ذلك ما يفسر زهادة أجور المعلمين أمام كثرة المتنافسين في مهمة التعليم.

ولعل شيوع أسلوب المقايضة في التعامل الاقتصادي قد جعل المعلمين لا يأخذون أجورهم نقدا دائما بل كانوا يتقاضون مقابلهم من طلابهم في شكل محاصيل أو هدايا[96].

ب- علماء صقلية المحليون من أتباع المذهب المالكي وتأليفهم:

لم يتكون لصقلية مدرسة فقهية من أبنائها إلا في أواخر القرن 4هـ/10م، فالعلماء الفقهاء الذين تواجدوا قبل هذا التاريخ في صقلية كانوا من الوافدين عليها، وإن مكث بعضهم طويلا كما رأينا فيما سبق من الدراسة، وكان طبيعيا أن تنجب البيئة الصقلية ثلة من العلماء البارزين درسوا في المغرب أو في المشرق أو في الأندلس، وهكذا تصدروا الحياة الثقافية في العلوم الشرعية بحنكتهم في التدريس والتأليف وذيوع أثرهم وانتقال علمهم وكتبهم إلى خارج صقلية وهي ظاهرة علمية ملفتة حقا تدل على بلوغهم مرحلة الاجتهاد والنبوغ.

- **أبو بكر الصقلي الفرضي المعروف بالحصائري:**

اعتمد عليه الطلبة الصقليون في دراسة الفرائض[97] وهو من التخصصات الفقهية التي عرفت في المشرق والمغرب والأندلس.

- **أبو بكر بن أبي العباس الفقيه:**

كان يشتغل في التدريس في مجال تخصصه[98]، وقد ساهم أمثال هؤلاء العلماء في تخريج أكبر فقهاء صقلية ومحدثيها في القرن 5هـ/11م.

- **محمد أبو بكر بن عبد الله بن يونس التميمي الفرضي:**

درس المدونة وغيرها من أمهات الكتب الفقهية المالكية، وكانت محصلة ذلك أن ألف كتابا في الفرائض وكتابا جامعا للمدونة أضاف إليها غيرها من الأمهات في الفقه، كان عليه اعتماد طلبة العلم، حتى لقد انتقل الكتاب إلى المغرب الأقصى واستنسخ في مدينة سبتة[99].

ويعتبر هذا الإنتاج العلمي في الفقه أول نموذج لكتاب تصدّره صقلية إلى الخارج، وتوفي ابن يونس أحد أعلام الفقه المالكيين بمدينة مازرة، سنة (451هـ/1059م)[100].

- **عبد الحق بن محمد بن هارون الصقلي:**

تفقه بالشيوخ القرويين، وأثناء أدائه لفريضة الحج التقى بالقاضي عبد الوهاب المالكي وأبي ذر الهروي، وبعد أن عاد أدراجه إلى صقلية، عكف على تدريس المدونة ونسج على منوالها بتأليف كتاب فقهي يعقب عليها سماه بـ "النكت والفروق لمسائل المدونة" وهي من المؤلفات الفريدة في بابها، ونال الكتاب شهرة في صفوف الطلبة جعلتهم يحرصون على دراسته[101]، ثم سرعان ما تناوله بالتهذيب والمراجعة والتنقيح لما أدرك أنه ربما أزرى بالمدونة، ولكن ذلك لم يمنعه من مواصلة التأليف، فوضع كتاب "تهذيب الطالب"، استدرك فيه على

تهذيب البرادعي للمدونة، كما كتب جزءا في "بسط ألفاظ المدونة"، شرحا لمنغلقاتها الاصطلاحية وبفضله أقبل الدارسون على كتاب "التقريب" وهو اختصار للمدونة، وكان محل إعجاب إمام الحرمين الجويني وكانت بينهما مراسلات أثناء حجته الثانية سنة 540هـ/1145م[102].

ولعبد الحق مسائل في العقيدة هي محصلة احتكاكه العلمي بالجويني ولعلها تمثل بداية نزوع أهل الفقه إلى القضايا الكلامية[103].

وعن طريق عبد الحق انتقل الأثر الفقهي والعلمي لصقلية إلى خارجها، فقد درس عليه في القيروان ابن الخياط ومحمد بن نعمة الأسدي[104]، ولقيه بمكة ابن قطري الزبيدي وعبد الرحمان بن المعافري[105] ودخل أثره الأندلس، لأن بعض تلامذته هاجر إليها كثابت الفقيه الصقلي، وكان من تلاميذه في صقلية نفسها طلبة أندلسيون، كما كان في من لقيه أثناء رحلاته جماعة من الأندلسيين أيضا كابن أبي الدنيا القرطبي الذي صحبه بمكة ومصر وتتلمذ عليه في آن واحد، وابن الحصّار الذي درس عليه في صقلية، وأبي عبد الله الميورقي الذي صحبه في رحلته الثانية وأخذ عنه مؤلفاته[106]، التي لم يصلنا منها إلا الترر القليل، بما لا يسمح لنا تقييم دراساته الفقهية جيدا ولكن يكفي دليلا على اجتهاده في الفقه كثرة طلبته من صقلية والأندلس واحتكاكه بالعلماء المشارقة أثناء رحلاته وإقبال طلاب العلم على دراسة كتبه.

- **عتيق السمنطاري (ت 464هـ/1071م):**

تلقى تعليمه عن الحصائري بصقلية وأوطن بلرم، العاصمة السياسية والثقافية للبلاد، انصرف في علمه إلى الحديث واستلهم هذا التوجه من خلال رحلاته إلى الحجاز والشام واليمن وفارس وخراسان وهي أوطان عرفت بتضلعها في دراسة الحديث، ولقي بها الزهاد والعباد الذين لا يخرجون في علمهم عن إطار الالتزام بالأحاديث والآثار وهو ما أثر على شخصيته الصوفية لاحقا.

ومع تكوينه الحديثي وجنوحه إلى التصوف لم يستنكف السمنطاري الأخذ من معين الفقه، بل كان فيه من المجتهدين، المؤلفين، فقد ألف في هذا التخصص الشرعي عدة مؤلفات تميزت بإتقانها، حتى وصفت بأنها في غاية الترتيب والبيان[107].

وهذا ليس غريبا إذا علمنا أنه اهتم بدراسة الموطأ كما اهتم غيره بالمدونة، ولكن فضل أن يتصدر لتدريس الحديث في صقلية حتى إلى عهد سقوط الجزيرة بيد النورمان سنة (484هـ/

1091م)، وهاجر بعض تلامذته البلاد نحو مصر وغيرها كابن الحذّاء القيسي الصقلي وعبد الكريم بن عبد الله بن محمد المقرئ الواعظ[108].

وظل الفقه بعد هؤلاء الأعلام، يدور حول المدونة ومختصراتها، حتى إن ابن الحصّار الصقلي شرحها بالتفصيل، وذكر من حضر مجالسه أنه كان يناظر البرادعي وينتقده بروح علمية دقيقة، ثم جاء ابن فروج (أو ابن المفرج) الصقلي فأعاد النظر في تهذيب البرادعي ورتبه على نسق المدونة[109].

- **محمد بن علي التميمي المعروف بالإمام المازري (ت 536هـ/1141م):**

أصله من مازرة بصقلية، درس العلم عن اللخمي وعبد الحميد السوسي المعروف بابن الصائغ وغيرهما، وهو أحد الأعلام في حفظ الحديث وعلم الكلام (الفلسفة)، والفقه، وتميز بتحقيق العلم، فبلغ درجة الاجتهاد وحاز الاعتراف في دقة النظر، حتى لقب بالإمام، وممن أخذ عنه بالإجازة القاضي عياض، فكان مرجعه في الفتوى.

رحل إلى إفريقية وتولى قضاء القيروان والمهدية، وللإمام المازري تآليف كثيرة في الفقه والحديث والتوحيد والطب ومن أهم كتبه، شرحه لصحيح مسلم الموسوم بكتاب "المعلم بفوائد كتاب مسلم"، والذي أكمله تلميذه عياض باسم كتاب الإكمال[110].

- **محمد بن محمد بن ظفر الصقلي (ت 565هـ/1169م):**

وهو من أشهر علماء صقلية أيام حكم النورمان، كرس جهوده في التعليم والتأليف والرحلات العلمية عبر مصر وبلاد الشام، لقّب بحجة الدين وبرهان الإسلام وذلك لتضلعه في الفقه وكان إلى جانب ذلك مفسرا ولغويا ونحويا وأديبا[111]، كما ألف في الأخلاق وأدب السلوك، وله إنتاج علمي وفير تمثل في العدد الهائل من المؤلفات في مختلف التخصصات، لعل من أهمها: "ينبوع الحياة في تفسير القرآن الكريم"، "المسند في الفقه على مذهب مالك"، وخصوصا كتابه الجليل، "سلوان المطاع في عدوان الأتباع"، كتبه للملك النورماني روجر الثاني سنة 545هـ/1159م[112].

ويعود تركيزنا على علماء الفقه المالكي لسببين: أولهما الانسجام والاتفاق مع جوهر الموضوع، ونظرا لقلة المعلومات في المصادر والمراجع عن علماء الحديث والتفسير والقراءات، وإن كان علماء ذلك العصر تميزوا بالطابع الموسوعي الذي يجمع بين عدة علوم في آن واحد وهذا طبعا لا يلغي ظاهرة التخصص في مختلف العلوم بما فيها العلوم الشرعية، وفي هذا الإطار يجدر بنا أن نسوق أمثلة عن علماء المالكية في التاريخ والجغرافيا وعلوم القرآن، ومهما كانت

المعلومات في علم القراءات شحيحة بصقلية، فإن الذي لا مراء فيه أن قراءة نافع هي التي كانت منتشرة بها على غرار انتشارها بالقيروان، بفضل المقرئ الأندلسي محمد بن عمر بن خيرون المعافري الذي نقلها إلى المغرب[113].

ومثلما تأثرت صقلية بالقيروان والأندلس في مجال القراءات، تأثرت أيضا بمصر التي مثلت المركز الرئيسي للإمام ورش أحد أبرز تلاميذ نافع المدني، فعنه وعن تلاميذه أخذ المغاربة والصقليون هذه القراءة المدنية ثم المصرية ومنهم المقرئ محمد بن خراسان (ت 386هـ/ 996م)، وأبوه مولى بن الأغلب الذي تعلم بمصر ثم تصدر للإقراء والحديث في صقلية، وعنه تلقى هذه القراءة طلبة البلد ومنهم يوسف بن أبي حسن بن محمد وأبو الحسن غيلان ابن تميم الفزاري[114].

وقد تخرج منهم ثلة من العلماء القرّاء الذين فضلوا قراءة نافع المدني عن ورش وهي القراءة التي اختارها الإمام مالك فهو تلميذ نافع في القراءة وأستاذه في الفقه، ومن القراء الصقليين نذكر:

- **عبد الرحمان بن الفحام:**

ولد بسرقوسة، سنة 422هـ/1030م، وهو من أشهر القرّاء البارزين في ذلك العصر، وقد وضع تأليفا في القراءات السبع، اسمه "التجريد لبغية المريد" ظل عماد طلبة المغرب الإسلامي لعدة قرون[115]، ومنهم أيضا المقرؤون:

- **عبد الله بن فرح المديني و محمد بن ابراهيم بن الشامي المديني ومحمد ابن علي الأزدي:**

وهؤلاء هم شيوخ المدينة بصقلية والمقدمون للإقراء[116]، ولعل أشهر المقرئين الصقليين في صقلية نفسها هو ابن علي الأزدي الذي درس عليه ابن الحصّار القرطبي ثم تصدر بعدما أحسن القراءة، للإقراء بالمسجد الجامع بقرطبة[117].

أما فيما يخص علماء التاريخ المالكيين بصقلية، فقد اشتهر منهم:

- **أبو بكر المالكي (ت 494هـ/1100م):**

مؤرخ مغربي مالكي مشهور، ولد بالقيروان في أوائل القرن 5هـ/11م، تتلمذ على والده أبي عبد الله محمد المالكي، الفقيه والمحدث والمؤرخ أيضا (ت 438هـ/1046م)، كما أخذ العلم عن علماء القيروان ومنهم أبو بكر أحمد بن عبد الرحمان الخولاني (ت 435هـ/

1043م)، ثم سرعان ما شد الرحال إلى صقلية بغرض الدراسة فمكث بها لمدة زمنية غير محددة في المصادر، ومن أشهر طلابه هناك، الإمام المازري وعبد الكريم بن عبد الله الصقلي المقرئ، الذي توفي بالإسكندرية سنة (517هـ/1123م)[118].

ويبدو مما سبق أن المالكي قد تكوّن في الفقه والحديث والقرآن والتاريخ، ودان بالمذهب المالكي، تأسّيا بأبيه وتقليدا لأهل القيروان السنيين، وقد اشتهر المالكي بكتابه التاريخي الموسوم بـ "رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم"، والذي ألفه بعد الاستيلاء النورماني على جزيرة صقلية سنة(484هـ/ 1091م) أو بعد الاستيلاء على الجزء الأكبر والأهم منها سنة (464هـ/1072م)[119]، والكتاب يؤرخ للفتح الإسلامي في بلاد المغرب وللحياة الثقافية بالمغرب الإسلامي إلى عصر المؤلف (العلماء- العبّاد والزهاد- الكتب العلمية- العلاقات الثقافية مع المشرق والأندلس وصقلية)، وأهم ما فيه مسألة دخول الصحابة والتابعين إلى إفريقية والمقاومة السنية للدعوة الشيعية بالقيروان وأخبار الرباط والجهاد المغربي على الثغور البحرية خلال القرنين 2 و 3هـ/8 و 9م، وقد أفاد من الكتاب أهل صقلية وعلى رأسهم تلميذ المؤلف الإمام المازري كما أخذ عنه المغاربة وعلى رأسهم القاضي عياض في مداركه والمشارقة أيضا ومنهم ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ/1448م) الذي اعتمده في كتابيه "تهذيب التهذيب" و "لسان الميزان"[120].

- **الشريف محمد بن أحمد الإدريسي:**

جغرافي وموسوعي مغربي، من مواليد مدينة سبتة سنة (494هـ/1100م)، استكمل دراسته بالمغرب الأقصى (سبتة ثم فاس) والأندلس (قرطبة) في الجغرافيا والطب والأدب أيضا.

ومن خلال المناطق التي تلقى بها العلم والبلد المنشأ فهو مالكي المذهب، ولقب أيضا بالصقلي، لأن صقلية قد مثلت نهاية رحلاته إلى مختلف الأمصار(الأندلس، المغرب الإسلامي، إيطاليا، سواحل فرنسا، بلاد اليونان، انجلترا، تركيا...الخ).

وقد وفد إليها خلال حكم ملكها روجر الثاني الذي احتفى به وأجزل له العطاء، بعد أن أنجز له مجسما كرويا للأرض من الفضة رسم عليه خريطة العالم التي قسمها إلى سبعة أقاليم مصححا بذلك الخطأ الذي ورد في كتاب الجغرافيا لبطليموس، الذي حدد عدد أقاليم العالم بـ 21 إقليم.

وعرف الإدريسي بكتابه الجغرافي "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق"، الذي ترجم إلى مختلف لغات العالم لأهميته البالغة، فقد ترجمه إلى الفرنسية المؤلف جوبير في جزأين سنة 1619م[121]، وتأتي أهمية الكتاب في أنه وصف للمناطق الجغرافية بالقارات الثلاث، أوروبا وإفريقيا وآسيا مع تحديد مساحاتها دون أطوالها و عروضها، وكذلك البحر المتوسط بضفتيه الشرقية والغربية كما تضمن 70 خارطة جغرافية، وفيه اهتدى المؤلف إلى كروية الأرض في زمن ساد الاعتقاد فيه بأنها مسطحة، وتحدث فيه عن علم الجيولوجيا وذكر جاذبية الأرض واهتم فيه بعلم النبات، وكان هذا الكتاب عونا للجغرافيين في توسيع معارفهم العامة، كما كان مصدرا للمستكشفين البرتغاليين في القرن 15م في الوصول إلى مجاهل إفريقيا وآسيا' وقد تم تأليف الكتاب سنة (545هـ/1150م)، وترجم إلى اللاتينية في القرن17م[122].

وفي الختام، اهتديت من خلال هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، فقد أبرزت دور المغاربة في بث المذهب المالكي بجزيرة صقلية مبينا دور القادة العسكريين والقضاة والعلماء وكذا المجاهدين والمرابطين، وخصوصا بعد استقرارهم لمدة طويلة بالمنطقة، وفي سياق ذلك نوّهت بدور شخصية الإمام سحنون بن سعيد القيرواني صاحب المدونة الكبرى في الفقه المالكي من خلال طلبته والقضاة الذين أشرف على تعيينهم وإرسالهم إلى الجزيرة للاضطلاع، بدور التعليم وتنفيذ الأحكام القانونية وفقا لمذهب أهل المدينة.

وفي خضم هذه الدراسة، ناقشت إشكالية التنافس المذهبي بين المالكيين والأحناف، موضحا رجحان المذهب المالكي في صقلية، حتى في ظل الحكم الفاطمي الشيعي.

وبعد هذا أثريت البحث بالحديث عن المدارس العلمية ودور الأساتذة المالكية في تدريس المدونات الفقهية لطلبة العلم سواء تلك التي ألفت في صقلية أو التي انتقلت إليها من القيروان كالموطأ والمدونة و كانت محصلة هذا النشاط التعليمي بروز علماء صقلية أهل البلد على المذهب المالكي مشيرا إلى تخصصاتهم العلمية في الفقه و اللغة و التاريخ و الجغرافيا، مما يوحي أن أتباع المذهب المالكي بالجزيرة لم تنحصر دراساتهم في النطاق المذهبي الضيق، بل انتقلت إلى رحابة الفكر الثقافي الإسلامي بأبعاده الواسعة.

ولا يمكن ونحن ندرس المذهب المالكي في صقلية ودور المغاربة في ذلك، أن نتجاهل دور أهل الأندلس في ترسيخ هذا الاتجاه الفقهي السني، وهو ما سيكون إن شاء الله محور دراستنا المقبلة، رغبة منا في إبراز التفاعل الثقافي والحضاري بين جزيرة صقلية وبلاد الأندلس، ولله الحمد والمنّة.

– الهوامش:

1) سعد زغلول عبد الحميد: تاريخ المغرب العربي، ط1، مطبعة أطلس، القاهرة، مصر، 1978، ج2، ص 197-198.

2) أحمد توفيق المدني: المسلمون في جزيرة صقلية و جنوب إيطاليا، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص14.

3) زغلول: المرجع السابق، ج2، ص 198-199، جمال عبد الكريم: دور الثقافة العربية في البحر المتوسط " صقلية و الأندلس خلال العصور الذهبية للإسلام في الغرب"، مجلة المؤرخ المصري، ع19، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1998، ص 22.

4) نفس المرجع، ج2، ص 199 و ما بعدها، انظر أيضا، أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 188 و ما بعدها.

5) حسين مؤنس: المسلمون في حوض البحر المتوسط إلى الحروب الصليبية، المجلة التاريخية المصرية، مجلد4، ع1، ص 45، اسماعيل محمود: الأغالبة و سياستهم الخارجية، ط2، مكتبة وراقة الجامعة، فاس، المغرب، 1978، ص 147.

6) سعد زغلول: المرجع السابق، ج2، ص 210.

7) ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس و المغرب، تحقيق كولان و ليفي بروفنسال، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2009، ج1، ص 16-17، انظر: الدباغ: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحق محمد الأحمدي أبو النور و محمد ماضور، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، ج1، ص 45، محمد الطالبي: الدولة الأغلبية، ترجمة المنجي الصيادي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1985، ص 421، إحسان عباس: العرب في صقلية، ط2، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1975، ص 31 و ما بعدها.

8) المالكي: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان و إفريقية و زهادهم و نساكهم و سير من أخبارهم و فضائلهم و أوصافهم، تحق بشير البكوش، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1994، ج1، ص 57، الدباغ، المصدر السابق، ج1، ص 60-68، انظر أيضا، الطالبي، المرجع السابق، ص 422، سعد زغلول، المرجع السابق، ج2، ص 190-200.

9) خليفة ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط1، مكتبة المعاني، بغداد، العراق، 1967، ج1، صفحات: 336-338 و 342-352، سعد زغلول: المرجع السابق، ج2، ص 191-195، اسماعيل محمود، الأغالبة، ص 148، انظر كذلك: محمد الطالبي، الدولة الأغلبية ص 423-424.

10) المالكي: الرياض، ج1، ص 186.

11) اسماعيل محمود: الأغالبة، ص 148، انظر أيضا: ميخائيل أماري: المكتبة العربية الصقلية (نصوص في التاريخ و البلدان و التراجم)، ط1، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، 1857، ص 426.

12) اسماعيل محمود: المرجع السابق، ص 151-161-163، انظر أيضا، محمد الطالبي: الدولة الأغلبية، ص 425-590، سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، ج2، ص 196 و ما بعدها، حسن حسني عبد الوهاب: ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، ط1، مكتبة المنار، تونس، 1972، ق3، ص 442.

13) حسن حسني عبد الوهاب: المرجع السابق، ج3، ص 443، إحسان عباس: المرجع السابق، ص 39 و ما بعدها، جمال عبد الكريم: دور الثقافة العربية في البحر المتوسط، ص16.

14) عبد الوهاب: نفس المرجع، ج3، ص 444، جمال عبد الكريم: المرجع السابق، ص16.

15) سعد زغلول: المرجع السابق، ج2، ص 204 و ما بعدها، حسن حسني عبد الوهاب، ورقات، ج3، ص 450، إحسان عباس، العرب في صقلية، ص 72.

16) اسماعيل محمود: الأغالبة، ص 165-166، عبد الوهاب، المرجع السابق، ج3، ص 457 و ما بعدها، إحسان عباس: المرجع السابق، ص72 و ما بعدها.

17) نفس المرجع، ص 166، سعد زغلول، المرجع السابق، ج2، ص 204 و ما بعدها، انظر أيضا: إحسان عباس، المرجع السابق، ص 64 و ما بعدها، جمال عبد الكريم: دور الثقافة العربية في البحر المتوسط، ص22.

18) ابن فرحون المالكي: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور،ط2، مكتبة دار التراث القاهرة مصر 2005 ج1 ص70

19) القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق د. أحمد بكير محمود، بلا رقم ط ، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ودار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا ،بدون تاريخ ،ج1، ص54-55

20) إحسان عباس: العرب في صقلية، ص96 .

21) عيسى بن مسكين : فقيه قيرواني مالكي، أصله من عجم إفريقية، تولى منصب القضاء في حكم الأغالبة، ألف كتاب آداب الوكيل في الفقه، عياض: المدارك، ج2، ص 212 و ما بعدها.

22) الطالبي : تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، المطبعة الرسمية تونس، 1968، ص 261 ، الدباغ: المعالم، ج2، ص206-207.

23) ابن فرحون: المصدر السابق، ج1، ص327، ذكر بأن وفاته سنة 281هـ ، وهو غير سليم مقارنة بما ورد في المصادر الأخرى ومنها :كتاب المعالم للدباغ، أنظر أيضا ابن مخلوف : شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط1 دار الفكر، بيروت، لبنان،1931، ج1، ص71 .

24) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية وتونس، تحق علي الشابي ونعيم حسن اليافي، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص165 وما بعدها.

25) عياض: المدارك،ج2، ص94-95 .

26) سحنون بن سعيد التنوخي: المدونة الكبرى، تقديم تامر محمد محمد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004، ج1 ،ص23 .

27) الدباغ: معالم الإيمان، ج1، ص45.

28) نفس المصدر، ج1،ص60-68 .

29) الشيخ محمد الجودي القيرواني: تاريخ قضاة القيروان، تحق أنس العلاني، ط1، بيت الحكمة، قرطاج، تونس، 2004 ، ص64 .

30) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية و تونس، ص199، ابن حارث الخشني: طبقات علماء افريقية، نشره محمد بن شنب، الجزائر، 1915، ص 114 .

31) الدباغ : المصدر السابق، ج 2، ص 111 .

32) نفس المصدر، ج 1، ص 191-192 .

33) المالكي :الرياض، ج 1 ، ص239، الدباغ: المعالم، ج2، ص 69-71، أبو العرب: المصدر السابق، ص168.

34) نفس المصدر، ج2 ، ص204 ، وما بعدها.

35) نفسه، ج2، ص100 .

36) الخشني: طبقات علماء إفريقية، ص134

37) نفس المصدر، ص148، محمد زيتون: العلاقات بين القيروان وبين مراكز الفكر في المشرق، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، الرياض، السعودية، العدد1، 1977، ص203-204.

38) المالكي: المصدر السابق، ج2، ص179-180 ، محمد الجودي: تاريخ قضاة القيروان، ص101، محمد زيتون: المرجع السابق، ص204.

39) المالكي : الرياض، ج 2 ، ص180.

40) نفس المصدر، ج2 ،ص55 ، أنظر عنه أيضا : الخشني الطبقات، ص164-165 ، محمد زيتون: المرجع السابق، ص204.

41) ميخائيل أماري: المكتبة الصقلية نقلا عن البيان المغرب لإبن عذاري، الملحق الأول، ص5، أنظر أيضا: إحسان عباس :العرب في صقلية، ص95-96 .

42) عياض :التراجم ،ص261 وما بعدها ، الدباغ :المعالم ،ج2،ص206-207، أنظر أيضا:إحسان عباس :المرجع السابق ،ص96، محمد زيتون: المرجع السابق، ص 203-204.

43) المالكي: الرياض، ج2، ص193، محمد زيتون: المرجع السابق، ص204.

44) طبقات علماء إفريقية، ص171.

45) المالكي: المصدر السابق،ج2 ،ص197-198.

46) الخشني :المصدر السابق ،ص198.

47) الدباغ: المعالم، ج3،ص150.

48) المالكي: الرياض، ج1، ص234.

49) أبو إسحاق الشيرازي، طبقات الفقهاء، تحق إحسان عباس، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1981، ص 150.

50) أبو العرب: طبقات علماء إفريقية وتونس، ص 126-220.

51) عياض: التراجم، صفحات 48-62-64، المالكي: الرياض،ج1، ص180-215، الدباغ: المعالم، ج2، ص116-118.

52) عبد الستار أحمد فراج: سحنون لم يخش في الله لومة لائم، مجلة الغربي، وزارة الإرشاد، الكويت، ع16، أوت 1976، ص66.

53) الدباغ: المصدر السابق، ج2، ص 15 و أنظر كذلك عن دور المدونة في حفظ المذهب المالكي بإفريقية: Georges Marsais: la berberie musulmane et l'orient au moyen âge, Paris 1962, P92، محمد زيتون: المرجع السابق، ص205.

54) أنظر: ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، تحق روحية عبد الرحمان السويفي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011، يتعذر ذكرهم بالصفحات لكثرة عددهم.

55)vonderheyden: la berberie orientale sous ladynastie des Benou l'Aghlab, librairie orientaliste, Paris 1927,P137

56) يحي بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني (ت289هـ/901م): فقيه مالكي، أندلسي الأصل وقيرواني الموطن، تتلمذ على الإمام سحنون، وكان مجتهدا في الفقه، درس الموطأ والمدونة وله تآليف كثيرة من اهمها كتاب احكام السوق وهو مطبوع، عياض،التراجم، ص261.

57) المدارك، ج1، ص54.

58) طبقات علماء إفريقية وتونس، ص162.

59) أبو العرب، الطبقات، ص190-162، ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، تحق علي محمد الضباع، ط1، دار الكتاب العربي، لبنان، بدون تاريخ، ج1، ص 158 وما بعدها.

60) عياض: تراجم أغلبية، ص48.

61) المالكي: الرياض، ج1، ص180.

62) حسن حسني عبد الوهاب: ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية، ق3، ص45-46 انظر أيضا: احمد تيمور باشا نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة وانتشارها، ب ط، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر 1925، ص 10.

63) المعالم، ج2، ص18.

64) التراجم، ص62-64.

65) أحسن التقاسيم، ص237، انظر ايضا هذا الراي عند محمد شيت خطاب: أسد بن الفرات، الفقيه القائد، ص109، محمد البهلي النيال، المذاهب في إفريقية وتغلب المذهبين المالكي والحنفي على غيرهما، مجلة الندوة، العدد 5، تونس، 1955، ص11.

66) المصدر السابق، ص238، انظر ايضا: ميخائيل أماري: المكتبة العربية الصقلية ب ط، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، 1857، ص57.

67) زكي محمد حسن: الرحالة المسلمون في العصور الوسطى، ط1، نوابغ الفكر، القاهرة، مصر، 2008، ص36 وما بعدها.

68) العرب في صقلية، ص 96.

69) المسالك والممالك، ط1، مطبعة بريل، ليدن (هولندا) ومكتبة المثنى، بغداد، العراق، 1889، ص95.

70) اسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية والثقافية في بلاد المغرب الاسلامي، من (القرن 2الى 5ه/ 8-11م)،ط1، دار الهدى، الجزائر،2006، ص66.

71) ابن عذاري : البيان، ج1، ص102، المالكي: الرياض، ج1، ص19-272، اسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي في بلاد المغرب الإسلامي، ص66.

72) أبو العرب، طبقات ، ص163، المالكي: المصدر السابق، ج1، ص254، عياض، المدارك، ج1، ص465، الدباغ: المعالم، ج1، ص154، ابن عذاري: البيان، ج1، ص102، سامعي: المرجع السابق، ص66.

73) سامعي: نفس المرجع، ص67.

74) سامعي: نفسه، ص67.

75) ابن عذاري: المصدر السابق، ج1، ص109، المالكي: الرياض، ج1، ص254، عياض: المدارك، ج2،ص23، سامعي، المرجع السابق، ص67.

76) ابن جبير، رحلة ابن جبير، طبعة المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، رغاية، الجزائر، 1988، ص3 وما بعدها، سامعي: المذهب الحنفي، ص67.

77) ابن عذاري: البيان، ج1، ص158، الدباغ:المعالم: ج2، ص165-292، سامعي: المرجع السابق، ص67.

78) بوسعد الطيب: الحياة الثقافية والعلمية في الإمارة الأغلبية وعلاقاتها بالخلافة العباسية (184-296ه/800-909م)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف د.عبد العزيز فيلالي وبمساعدة الأستاذ: بشار قويدر، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص85 وما بعدها.

79) الخشني: طبقات علماء افريقية صفحات 224-225-226.

80) انظر عن اعتراض سكان أهل المغرب بالقيروان للشيعة المهاجرين إلى صقلية ثم قتلهم سنة 409ه/1018م)، نجم الدين الهنتاتي: المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف ق5ه/11م، ط1، تبر الزمان، تونس، 2004، ص179.

81) الخشني، المصدر السابق، ص225

82) ابن الوفي القريشي: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، دط، حيدرأباد، الدكن، الهند، 1913.

83) الشيرازي: طبقات الفقهاء، ص 128-137

84) ابن قطلوبغا (ت‍ه/1474م): تاج التراجم في طبقات الحنفية ، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، 1962 ، ص64.

85) أبو عبد القادر التميمي المصري: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، مخطوط، دار الكتب الوطنية، تونس رقم 18659، ورقة 38.

86) المنلا علي الحلبي: طبقات العلماء الحنفيين، مخطوط، دار الكتب الوطنية، تونس، يقع في44 ورقة.

87) الشيخ محمد الجودي القيرواني: تاريخ قضاة القيروان، تحق انس العلاني، اكتفى بذكر بعض قضاه الحنفية بالقيروان، و لم يترجم سوى لقاض صقلي واحد وهو اسحاق بن ابي المنهال، ص98.

88) ميخائيل أماري: المكتبة العربية الصقلية، ص 6-7، إحسان عباس: العرب في صقلية، ص 87.

89) أماري: المرجع السابق، ص 127، إحسان عباس: المرجع السابق، ص 90.

90) نفس المرجع، ص 91، ابن شكوال (خلف بن عبد الملك بن مسعود الأنصاري) : كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس و علمائهم و محدثيهم و فقهائهم و أدبائهم، طبعة مجريط، 1882، ترجمة رقم 351.

91) نفسه، في نفس المكان، ابن الآبار: التكملة لكتاب الصلة، طبعة مجريط، 1889، ترجمة رقم 1512.

92) البرادعي: تهذيب المدونة، نسخة مخطوطة، دار الكتب المصرية، تحت رقم 405، فقه مالكي، الورقة الأولى، انظر أيضا: إحسان عباس، العرب في صقلية، ص 98، محمد زيتون: العلاقات الثقافية بين القيروان و المراكز الفكرية في المغرب، ص205.

93) ابن حوقل (أبو القاسم أحمد): صورة الأرض، نشر،ج.ه. كراموس، ط2، ليدن، 1938،ج1، 127، إحسان عباس: المرجع السابق، ص89.

94) نفس المرجع، نفس المكان.

95) ابن حوقل: المصدر السابق، ج1، ص 126-127.

96) إحسان: المرجع السابق،90.

97) نفس المرجع، ص 98.

98) نفسه، في نفس المكان.

99) ابن فرحون: الديباج المذهب، ج2، ص189، حسن حسني عبد الوهاب: ورقات، ج3، 469، إحسان: العرب في صقلية، ص 99.

100) أحمد توفيق المدني: المسلمون في جزيرة صقلية، ص 203.

101) ابن فرحون، المصدر السابق، ج2، ص 44-45.

102) نفس المصدر، ج2، ص 45.

103) و هي موجودة بدار الكتب المصرية، مجموعة رقم 11، فقه مالكي، إحسان عباس، المرجع السابق، ص 100.

104) ابن بشكوال: كتاب الصلة، ترجمة رقم 836 و ترجمة رقم 1207.

105) ابن الآبار: التكملة، ترجمة رقم 508 و ترجمة رقم 1648.

106) ابن بشكوال: المصدر السابق، ترجمة رقم 392، إحسان، العرب في صقلية، ص 100.

107) أماري: المكتبة الصقلية، ص 113.

108) إحسان: المرجع السابق، ص 101.

109) نفس المرجع، ص 101-102.

110) أحمد توفيق المدني: المسلمون في جزيرة صقلية، ص 202، حسن حسني عبد الوهاب: ورقات، ج3، ص 470.

111) عبد الوهاب: ورقات، ج3، ص 469. المدني، المرجع السابق، ص 203.

112) المدني: نفس المرجع، ص 203-204، عبد الوهاب: ورقات، ج3، ص 469.

113) ابن الآبار: التكملة، ترجمة رقم 319.

114) أماري: المكتبة الصقلية، ص 665، إحسان: العرب في صقلية، ص 104.

115) ابن الجزري: غاية النهاية في طبقات القراء، نشرح، برجستراسر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982، ج1، 374، انظر أيضا: حسن حسني: ورقات، ج3، ص 469.

116) إحسان عباس: المرجع السابق، ص104- 105.

117) ابن بشكوال: كتاب الصلة، ترجمة رقم 392، أماري: المكتبة الصقلية، ص 48، إحسان عباس: المرجع السابق، ص 105.

118) الدباغ: معالم الإيمان، ج3، ص 173-190 و ما بعدهما.

119) صدرت الطبعة I منه سنة 1951 بتحقيق د. حسين مؤنس للجزء الأول فقط، ثم أقدم الأستاذ بشير البكوش على تحقيق ج2 سنة 1983، الذي أعاد تحقيق ج1 سنة 1994، فأخرج الرياض في حلة جديدة و منقحة، مقدمة التحقيق، ج1، ص23.

120) انظر بشير البكوش، مقدمة تحقيق الرياض، ج1، ص 20 و ما بعدها، و انظر كذلك IDRISS H.R : contribution à l'histoire de l'Ifrikia, d'après le Ryadh Ennoufous d'Aboubeker El Maliki , dans la revue des études islamiques, 1935, p 118-119 .

121) المدني: المرجع السابق، ص 211-212، د. أبو عمران الشيخ و آخرون: معجم مشاهير المغاربة، ط1، جامعة الجزائر، 1995، ص 34 و ما بعدها.

122) زكي محمد حسن: الرحالة المسلمون في العصور الوسطى، ص 54 و ما بعدها.